

## في ذكرى هدم دولة الخلافة

### ما زالت حقوق الأمة الإسلامية ممنوعة من النشر

من بعد أن تكالب الصليبيون من دول الغرب والشرق على الخلافة العثمانية وتمكنوا وأذناهم من خونة الترك والعرب من هدم دولة المسلمين، والأمة الإسلامية كلها منذ الثالث من آذار 1924م تعيش تحت وطأة نفوذ دول الاستعمار الصليبي فقسما البلاد وهتكوا الأعراض وسلبوا الثروات...

ومنذ ذلك اليوم المشؤوم والأمة الإسلامية ممنوعة، من قبل تلك الدول الصليبية ونواظيرهم من حكام المسلمين، من أي محاولة جادة لاستئناف حياتهم الإسلامية، بل ممنوع عليها ما هو أقل من ذلك، وهو أن تعرف إلى أبسط حقوقها التي منحها الله تعالى لها؛ فتم تحريف المناهج الدراسية واحتكار فهم الإسلام إلا على حوزات مختزقة ومرتزقة من مشايخ ومفكرين، وتم إخضاع المسلمين لقوانين الكفر، وجعلوا كل من يجد في إحياء أفكار الإسلام التي تصنع نهضة لهم من جديد هو محل اتهام وملاحقة واعتقال وقتل. وحزب التحرير الذي اتخذ من نفسه رائدا للأمة الإسلامية ما زال مثالا حيا في كشف إجرام الغرب الصليبي وأدواته من حكام ومحاربتهم للأمة الإسلامية في كافة جوانب حياتها. وقد بذل شباب الحزب ومفكروه وعلماءه الغالي والنفيس من أجل إحياء أفكار الإسلام في الأمة من جديد منذ نشأته 1953م حتى هذا اليوم.

نعم.. منذ ذلك اليوم المشؤوم في الثالث من آذار 1924م أنظمت الكفر في العالم الإسلامي تطمس وتحرف وتخفي حقوق الأمة الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرها الإسلام، وجعلت نشرها أو تدريسها ضمن الجرائم التي تعاقب عليها قوانينها الوضعية. فمنذ متى أصبح الإسلام جريمة يعاقب عليه أبناءه؟! نعم.. إنه منذ ذلك اليوم المشؤوم.

إن هذه الحقوق الشرعية إذا ما علمتها الأمة الإسلامية من كتاب ربها وسنة نبيها فإنها ستدرك أن أنظمتها المطبقة عليها هي أنظمة كفر ولا تمت لعقيدها بأي صلة، وستدرك أن وعيها على حقوقها الشرعية يعني فقدان شرعية حكامها التابعين للغرب الكافر المستعمر، وستدرك أن كافة حقوقها الشرعية محرومة منها على أكمل وجه، ابتداء من الحقوق السياسية ومرورا بالحقوق الاقتصادية وانتهاء بالحقوق الاجتماعية.

نعم أخفوا عنها حقوقها وجعلوا مجرد تدريسها للمسلمين وتعريفهم إياها جريمة يعاقب عليها قانونهم الذي يشاقق الله سبحانه ورسوله ﷺ، بل جعلوا مجرد نشرها في عالم شبكات التواصل هذه الأيام جرائم إلكترونية يعاقبون ناشروها بالحبس بتهمة التحريض على تقويض نظام الحكم كما يروق لمحاكمهم القمعية تسميتها في تحد صارخ لشرعية الله تعالى!! يقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾.

إن عقيدة الإسلام وما ينبثق عنها من أحكام وأنظمة وحقوق شرعية شاملة للرجعية، كفيلة بأن تجعل الأمة الإسلامية تحيا حياة في تمام وكمال الرقي والنهضة الحقيقية في دولة ذات طراز فريد لا تضاهيها دولة على مر التاريخ الإنساني.

كيف لا وقد وصف الله تعالى كل نظام غير نظام الإسلام أنه مجرد تشريعات بنيت على الأهواء والنزعات الغريزية والرغبات الفاسدة على جهل في حقيقة التشريعات التي تصلح شؤون حياة الإنسانية في المجتمعات في كل زمان ومكان، يقول الله تعالى: ﴿مَنْ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيحَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد العزيز محمد